

البرهان يعفي «حميدتي» من منصبه ومعارك الخرطوم تستعر



الخليج - متابعات

أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق أول ركن، عبدالفتاح البرهان، الجمعة، مرسوماً دستورياً بإعفاء قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف باسم «حميدتي» من منصب نائب رئيس المجلس، اعتباراً من اليوم، فيما تواصلت المعارك في العاصمة الخرطوم، التي شهدت أعمال نهب بعد توقف عمليات نقل الأموال.

وتضمنت القرارات تعيين الفريق أول ركن شمس الدين كباشي إبراهيم شنتو، نائباً للقائد العام للقوات المسلحة، وتعيين الفريق أول ركن ياسر عبدالرحمن حسن العطا، والفريق إبراهيم إبراهيم كريمة، مساعدين للقائد العام للقوات المسلحة.

وجاء القرارات الأخيرة بينما تتواصل المناقشات في جدة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، فيما تجدد الهجوم الجوي المكثف والاشتباكات على العاصمة الخرطوم ومدينة بحري المجاورة مع دخول الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع أسبوعها الخامس.

وتسببت اشتباكات الأيام الماضية في توقف عمليات نقل الأموال، فلم يستطع موظفو البنوك إلا منح عدد محدود من العملاء كمية قليلة من النقود.

وأكد شهود عيان أن أعمال النهب التي تقوم بها أعداد كبيرة من المسلحين والمدنيين على السواء، تفاقم بؤس الحياة بالنسبة لسكان الخرطوم المحاصرين بسبب القتال المحتدم.

وقالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجمعة، إن الصراع أسفر عن نزوح ما يقدر بنحو 843 ألف شخص داخل السودان، وفرار نحو 250 ألفاً إلى الدول المجاورة.

واستهدفت الضربات الجوية مناطق في شرق الخرطوم. وسُمع دوي أسلحة مضادة للطائرات. كما تعرضت بحري ومنطقة شرق النيل لغارات جوية الليلة الماضية وفي صباح الجمعة.

وقال سودانيون، إنهم رأوا في مدينة بحري على الطرقات شاحنات عسكرية دمرتها الضربات الجوية. وإنهم شاهدوا جثثاً في كل مكان، بعضها لجنود من الجيش وبعضها لأفراد من الدعم السريع، وإن بعضها بدأ يتحلل واصفين الأمر بـ "المروّع".

كما اندلع قتال في مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، لليوم الثاني بعد هدوء نسبي استمر لأسابيع. وأفاد سكان بأن القصف بالمدفعية الثقيلة بدأ في العاشرة صباحاً. وأن عدة أشخاص لقوا حتفهم.

.وحصدت هجمات شنتها جماعات محلية واشتباكات لاحقة في مدينة الجنيينة أرواح المئات.

توقف عمليات نقل الأموال

وبسبب المواجهات التي أدت إلى مقتل ألف شخص، توقفت عمليات نقل الأموال. وبالتالي لا يستطيع موظفو البنوك إلا منح عدد محدود من العملاء كمية قليلة من النقود. وقال اتحاد المصارف السودانية في بيان أصدره قبل أيام إن رؤساء المصارف يسعون «لاستعادة الخدمات المصرفية بولاية الخرطوم حال توافر الظروف المواتية لذلك».

وتعرض عدد من فروع البنوك في الخرطوم لعمليات نهب بعد أن قام مسلحون بكسر أقفالها. وشرح محمد عبد العزيز الخبير المصرفي الوضع الراهن وقال: «تتركز سرفرات المصارف (أنظمة الحاسب الآلي) التي تتحكم في عملها في المقار الرئيسية في الخرطوم»، موضحاً أن «الموظفين لا يستطيعون الوصول إليها وتشغيلها بسبب القتال».

وأضاف: «كما أن الفروع في الولايات فقدت الاتصال بإدارات المصارف التي تعطيها الموافقة على العمليات».

وقال أحد موظفي البنك السوداني الفرنسي طالباً عدم كشف هويته: «لا نستطيع القيام بعمليات تحويل الأموال من حساب إلى آخر والمقاصة بين البنوك متوقفة تماماً».

وأوضح عبد العزيز أن البنوك السودانية «فقدت التواصل تماماً مع البنوك الخارجية منذ بدء الحرب، والوضع الحالي يؤدي إلى حالة كساد في الاقتصاد تزيد من معاناة المواطنين».

وفي هذا الإطار قرر الفريق أول عبد الفتاح البرهان تغيير محافظ البنك المركزي، وأعلن تجميد الحسابات المصرفية لقوات الدعم السريع. غير أن الخبراء يتساءلون عن جدوى هذه القرارات إذا كانت الدولة عجزت في نهاية إبريل/ نيسان عن دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين.

ولا يزال السودان مدرج على قائمة الدول المانحة بوصفه من «الدول الفقيرة المدينة للغاية». ولا يتيح النظام المصرفي السوداني أي مدفوعات بالبطاقات المصرفية ولا التحويلات الدولية بين الأفراد. ويضم السودان إجمالاً 37 مصرفاً من بينها أربعة مصارف مملوكة للدولة تتحكم في 14% من الأصول المصرفية، وسبعة مصارف أجنبية تمتلك 23% من الأصول المصرفية في البلاد، بحسب صندوق النقد الدولي.

